



مريم الشروقي  
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

## هل هناك أحد فوق القانون؟

□ سؤالٌ صعبٌ في زمن لا نستطيع الرد على هذا النوع من الأسئلة، لأنه يعتبر من المحرمات: هل هناك أحد فوق القانون؟ ستجد له ألف جواب وجواب، فهناك من سيتنزل عن سبب السؤال، وهناك من سيوصمك بالخائن إن كان الجواب لا يناسب ما يُريد، وهناك من سيُصقِّق لك لمجرد أنك سألت! هناك بعض الناس فوق القانون، وقد ذكرهم تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، حتى لا يكون فوقه، ومازلنا ننتظر المحاسبة من قبل مجلس النواب، حتى لا يكون هناك أحد فوق القانون.

من هم هؤلاء الذين فوق القانون؟ هل هم المنتفدون؟ هل هم من لديهم سلطات في مراكزهم وخائوا الأمانة؟ كيف نعرفهم؟ وهل سيفيدنا معرفتهم أم لا؟ وماذا سيستفيد الشعب من معرفتهم ما داموا لم يُحاسبوا بعد؟

من المفروض ألا يكون هناك أحد فوق القانون، ومن أخطأ يُحاسب، وخاصة أولئك الذين تصرّفوا في أموال الشعب، فأموال الشعب يجب أن تُردّ للشعب لأنهم أول المتضرر من الأوضاع الاقتصادية، أليس كذلك؟

مازلنا ننتظر معرفة مكان أموال (فرقية النفط) التي تحدّث عنها النائب السابق وعضو مجلس الشورى الحالي فضيلة الشيخ عادل المعاودة، فهذه الأموال اختفت فجأةً ولا توجد في موازنة الدّولة، إذا أين هي؟ لا ندري ولا حتى عضو مجلس الشورى المعاودة يدري، والأموال ذهبت مع الريح!

أيضاً ننتظر محاسبة المسؤولين عن الأموال التي ضاعت في قضية فساد ألبا/ ألكوا، ملايين الملايين خسرها الشعب، ولم ندر عن القضية داخل البحرين بل خارجها، فمن يُرجع هذه الملايين إلى خزينة الدولة؟

كذلك بارات حزب الله التي تحدّث عنها عضو مجلس النواب السابق عبدالحكيم الشمري، والذي تورّط فيها ضباط من دول الخليج كما قال، وإلى اليوم لا نعرف عن قضية الفساد هذه إلا ما كتبناه، وما زالت القضية مُغلقة!

وفي هذا الصدد نتذكّر الأرقام التي قارنها عضو مجلس النواب محمد العمادي، بشأن أموال النفط، والذي ابتم بعدها وزير المالية وذكر بأن هناك خطأ، إلى اليوم لا ندري أين هو الخطأ، هل الخطأ ما ذكره العمادي وهو الذي كان مهندساً في بابكو ويعلم عن ماذا يتكلّم، أم ماذا يا تُرى؟

فعلاً لا أحد فوق القانون، ولا يجب أن يكون هناك أحد فوق القانون، ليس لأن المحاسبة مهمة فقط، بل لأنّ الدولة تستنزف خيراتها لقلّة، وتستطيع الدولة أن تستفيد من هذه الأموال في التنمية والتطوير وعدم مس جيب المواطن الفقير.

نؤمن بأنّ ليس هناك أحد فوق القانون، وأنّ من يتلاعب على القانون يستهله المحاسبة يوماً، فإن غفل البعض عنهم

لا يغفل ربّ الجميع عنهم، وما يؤخذ بالحرام يطير كزبد الماء، لأنّ ليس فيه بركة، فاحذر أن تتناول على القانون وتسلب حقوق الآخرين، لأنّ العدالة ستطالك لا محالة.



للتعرف على المقال الناصح

## الأمطار عندهم نعمة وعندنا نقمة



منى عباس فضل  
كاتبة بحرينية

□ في قديم الزمان وتحديداً منذ 7 آلاف سنة، يحكى في صفحات التاريخ بأن الأمطار كانت تهطل سنوياً على أرض مصر في صورة فيضانات اعتبرها قدماء المصريين موسماً للزراعة والخير والرخاء، ويحكى أن فراغتهم أبدعوا في تحويل كارثة فيضانات الأمطار إلى منجزات وابتكارات عبر إقامة حوائط لصد المياه، وما يشبه «الميازيب» لتصريفها من الأسقف حفاظاً على ألوان معابدهم، كما تفنّنوا في تشكيل الحوائط فنياً بأشكال حيوانات وما يشبه الممرات والأخاديد؛ كي لا تتضرر جدران وأعمدة المعابد من تصريف المياه. ومن أشهر ابتكاراتهم «السد الحجري» الذي أقاموه في هيئة حائط أمام معبد الكرنك لصد الفيضان، وهو يعد من أقدم السدود في التاريخ القديم، واكتشفوا 400 متر منه حيث كان يحيط بمعبد الكرنك من مختلف الجهات.

### تحبها تعمل لصالحها

في الزمن الحديث يحكي أن دولاً في العالم كان أناسها وقادتها يحبون بلدانهم ويعشقونها جداً ويعملون لصالحها قبل كل شيء، فأبدعوا وابتكروا في الأساليب والطرق التي تجنب بلدانهم كوارث سيول الأمطار والفيضانات، واستفادوا من النعمة المتساقطة عليهم من السماء، منهم الكثير من الدول الأوروبية التي تغلبت على السيول، فأبدعوا في هندسة شوارعهم وطرقهم بشكل مائل، مرتفع قليلاً بالمنّصف ومنخفض على الجانبين، وأقاموا على جانبي الطرق الواسعة والمنخفضة مصارف لمياه الأمطار، فيما يرى إلى حال دول غنية تغرق طرقاتها وشوارعها ومنشأتها ومنازل سكانها من زخات مطر تتساقط خلال ساعات أو أيام، إما لعدم ملائمة شبكة المجاري لصرف المياه أو لعدمها أو لسوء هندسة الشوارع والإفتقار إلى التخطيط الهندسي السليم للمدن. والأسوأ منه انتشار الفساد والغش العمراني، وإهمال تحديث البنى التحتية وصيانتها.

في كل الأحوال تتعدّد الأسباب وتبقى كارثة هطول الأمطار بغزارة وتداعياتها تتكرّر سنوياً، بنفس الوتيرة وأكثر فأكثر، لاسيما مع التبدلات المناخية التي يشهدها الكون.

من التجارب الرائدة التي يُشار إليها في مواجهة غضب الطبيعة من عواصف وفيضانات الأمطار والسيول، حاجز التايمز لمواجهة المد العالي في لندن، والدفاعات والممرات المائية في مدينة فينيسيا الإيطالية «البندقية» والقنوات المائية في هولندا التي تعرّضت لفيضان بحر الشمال بجزئها الجنوبي الغربي عام 1953. كذلك في النمسا التي طالما عانت من فيضانات نهر الدانوب، فحفرت مجرى جديداً للنهر، وكندا والولايات المتحدة وغيرها الكثيرون ممن أحبوا بلدانهم وأقاموا فيها منظومة من التحويلات والمجاري والسدود.

أما في الشرق الأقصى فالتقارير تشير إلى تجربة اليابان التي طوّرت أجهزة الفلك والطقس، فحوّلت سيول الأمطار إلى نعمة، خصوصاً وهم يمتلكون خبرة متخصصة وتركيبية في رصد المتغيرات المناخية والتحرّكات الزلزالية والبركانية منذ أكثر من مئتي عام، الأهم أن المعلومات والخبرة المتراكمة متاحة ومتوفرة للخبراء والباحثين وعامة الناس.

لقد وضع مهندسوهم خططاً لشنق أنهار صناعية في كل المدن، وبما يتناسب والمعلومات التي بحوزتهم عن حجم مياه الأمطار التي تهطل على بلادهم وغزارتها، وحتى تكون الأنهار مصباً يستوعب الكم الكبير من مياه الأمطار ولتأخذ مسارها بعد ذلك للمحيط وتجنباً لإغراق الشوارع وتحولها إلى برك ومستنقعات تنتشر منها البعوض والذباب والحشرات. لقد شيّدوها من الأسمنت ويزيد عمق بعضها عن 40 متراً أو أكثر، وتم ربطها بشبكة مصارف منفصلة عن شبكة المجاري بالشوارع، كما استفادوا من تدفّق المياه

بإقامة السدود وتوليد الكهرباء قبل وصولها للمحيط، أما الجزء الآخر من المياه فانتفعوا منه في زراعة الأرز.

### المستور والمفوض

في بلداننا لا شيء يحدث كهذا، وحين تهطل الأمطار بغزارة تتحوّل إلى كارثة، ويُختصر المشهد بما تتسبب فيه الأمطار من مستنقعات وأوحال وغرق للشوارع وإغلاقها حيث تتعطل حركة المرور بسبب تعرض السيارات للأضرار، ويزداد الازدحام ويُستعان بصهاريج شفط مياه الأمطار، ويتكرّر انسداد النفق بين عالي وبوري كما في كل موسم، ينكشف المستور والمفوض سواً في افتقار بعض المناطق لنقاط تصريف المياه أو لمشروع الصرف الصحي، أو بسبب سوء تخطيط البنى التحتية الذي أدّى لفيضان بعض شبكات الصرف الصحي كما حدث في مجمع السوق الشعبي بمدينة عيسى، التي سرّبت أسقف محلاته مياه الأمطار؛ ومنطقة سلماناب التي تحوّلت إلى بركة كبيرة من المياه الجارية مع قلة أو شح صهاريج شفط المياه، حيث يقول مواطن: «أما بالنسبة لصهاريج وزارة الأشغال فلم تأت لنا رغم كثرة اتصالاتنا بهم» في الوقت الذي غرقت فيه منازل المواطنين في شتى المناطق، وامتأرت الطرقات اللصيقة بها بمياه الأمطار مخلفةً الكثير من الأضرار. ويذكر مواطن آخر: «أنّ ليلنا طويل ومعاناتنا كبيرة ونحن نشاهد الأشياء الخفيفة تسبح في منازلنا، وتحرك بفعل مياه الأمطار التي غمرت منازلنا بصحبة مياه المجاري، فهي تدخل من الأبواب ومن أرضيات المنازل بعد امتلاء الشارع الذي نطل عليه بالمياه»، وحين ينسوا اعتمدوا على أنفسهم وتكفّوا باستئجار مضخات لشفط المياه.

ويلخص المواطن معاناته بقوله: «لقد عانينا كثيراً في هذا اليوم، وفي الليل استطعت سد الباب بالأخشاب وأكياس الرمل والبطوق، لكن مياه المجاري التي تخرج من الحمامات لم أستطع وقفها، وكذلك الحال بالنسبة لجميع جيرانى.. لم تنته المعاناة، فسحتاج إلى وقت طويل للتخلص من الروائح وأساسات منازلنا تضررت وهناك خسائر مادية بسبب تلف الأثاث والفرش والأجهزة الكهربائية»، فيما تعترف إحدى الجهات الرسمية بأن كمية مياه الأمطار الضخمة والمتجمعة قد فاقت الطاقة والقدرة الاستيعابية لمناهل التصريف وشبكات المجاري.

السؤال المنطقي يطرح نفسه: ماذا عن ماهية التخطيط العمراني وملاءمته لمتغيرات المناخ؟ ماذا عن الخطط والإجراءات الاستباقية وإدارة الأزمات؟ الأسئلة تتكاثر ولم يتبق للمواطن المغلوب على أمره بسبب انكماش حرية التعبير والتوجس من النقد المباشر، إلا الكوميديا والنكتة التي مارسها بجدارة للتعبير عن سخطه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وللتننر على ما آل إليه الحال مع أزمة هطول الأمطار التي تتكرّر منذ عقود، فلا ضير من الاستمتاع فوق سطح مياه الأمطار برياضة السجّت سكي» أو التقتل الترفيهي بالقوارب في المستنقعات والبرك المائية بين المنازل، أو ممارسة السباحة وخوض مباراة كرة قدم بين فريقين متنافسين في ملعب امتلأ بمياه الأمطار، فكل هذا وذاك يختصر مشكلة باتت تتفاقم ولا حل جذرياً لها من أسف.

الخلاصة، أمام مخاطر الأمطار الغزيرة وما تخلفه من معاناة صعبة للمواطنين، بلداننا بحاجة إلى الاستفادة من تجارب دول العالم، ودراستها بجدية وعناية دقيقة وبما يتناسب وظروفنا البيئية والمتغيرات المناخية، وأن يصبح لدينا خبرة ومعرفة متراكمة للإستفادة من تصريف مياه الأمطار. والأهم وضع اليد على النواقص ومكانم الخلل ببعض من حسّ الضمير، وشيء من المسؤولية الأخلاقية تجاه الوطن وناسه، ومعالجته بتحسين البنى التحتية وتحديثها كي تستوعب متغيرات المناخ والتخفيف من معاناة الناس، والاهتمام بتوقعات هطول الأمطار بغزارة وتكرارها ومقاربتها مع السجلات والبيانات السابقة والبناء عليها للحد من مخاطرها والتخفيف من أضرارها على المواطنين، وهذا يحتاج إلى عمل استباقي جاد بإعداد قوائم بمسارات مجاري مياه الأمطار، وتجمعها ومعالجة أوضاع هذه المواقع قبل حلول مواسم الأمطار، وفتح الطرق وإنشاء المصارف والتحويلات لتسهيل جريان مياه الأمطار، فضلاً عن صيانة شبكة الصرف الصحي وتحديثها.



للتعرف على المقال الناصح

## استغلال الدين ومنعه بحسب الحاجة في الشأن السياسي



يوسف مكي  
باحث وكاتب بحريني

وان إقحام الشأن الديني الخاص في الشأن السياسي العام من شأنه أن يدخل المنزه / المقدس (الدين) في المندس (السياسة)، وبالتالي يترتب على ذلك تديين السياسة وتسييس الدين وفي هذه الحال يتضرر كل من الدين والسياسة، ويؤول ذلك في نهاية المطاف إلى استغلال كل منهما للآخر بشكل سيئ.

من حيث المبدأ هذا كلام جميل وعقلاني في عمومه، كما أنه يظهر في نفس الوقت وكأن الأنظمة العربية تعمل وفقاً لمبدأ النظرية العلمانية بحيث تعطي «ما لله لله وما لقيصر لقيصر» أي فصل الدين عن السياسة أو فصل السياسة عن الدين.

لكن الواقع هو غير ذلك تماماً؛ بل يناقض ما تدعيه تلك الحكومات وما تطلبه من عدم استخدام للدين. والأصح أنها هي أول من يستخدم الدين واستغله لأهداف وأغراض سياسية وضيق الأفق في الغالب، وعادة ما تكون نتائج ذلك الاستخدام كارثية على الدين والسياسة على قدر سواء.

وهناك مؤشرات على استخدام الدول العربية للدين -في الوقت الذي تمنعه على خصومها بحسب مزاجها- منها على سبيل المثال إن معظم الدساتير العربية إذا لم يكن كلها، تنص على أن الاسلام هو دين الدولة، وفي مجال التشريع تنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر أساسي من مصادر التشريع، وغير ذلك من المواد التي تنص بشكل صريح أو كناية على إسلامية أو دينية الدولة.

فهذا التنصيص في الدساتير ينقض في الحقيقة علمانية وحتى مدنية الدولة من جهة، وفكرة العلمانية من جهة أخرى، كما ينقض دعوة الحكومات العربية معارضيتها وخصومها السياسيين بعدم استخدام الدين في السياسة، وينقض فكرة عدم استخدام الدين في الشأن السياسي.

لكن إذا تجاوزنا استخدام النصوص الدستورية المؤكدة على العلاقة بين الدين والسياسة في الممارسة السياسية العربية، وهو خطأ فادح في علم السياسة، وذلك من منطلق أن الدولة في النظرية السياسية الحديثة لا دين لها؛ ولكنها تستغل الدين بطريقة منفعية/ براغماتية كما هو حاصل في الدول العربية. فتارة يمنع من السياسة، وتارة تستغله السياسة في مآرب سياسية أبعد ما تكون عن الدين.

أقول إذا تجاوزنا النصوص الدستورية التي تؤكد على العلاقة بين الدين والسياسة، وهي علاقة ملتبسة، فإننا نجد أن الواقع أكثر بلاغة في إبراز هذا التداخل؛ بل الاستغلال في أبعث صورته للشأن الديني في الشأن السياسي من قبل الحكومات العربية.

فعلى صعيد الممارسة العملية للسياسة نجد أن الدول العربية في الوقت الذي تمنع معارضيتها وخصومها السياسيين من استخدام الدين

لأغراض سياسية، وتنتشر القوانين التي تجرم استخدام الدين في غير مكانه الأصلي، نجد أنها أول من يضرب بهذه القوانين والتشريعات عرض الحائط ، وهي أول من يستخدم الدين، ودائماً وبشكل قانع في الشأن السياسي ضد خصومها ومع موالها.

أكثر من ذلك، فإن النظام العربي عندما يحرم على الفاعلين السياسيين الذين لايدورون في مداره استخدام الدين، يقوم هو باستغلال الدين ليس فقط في مصلحته؛ بل فيما يثير الفرقة بين مكونات المجتمع الواحد.

هنا نحن أمام أسوأ أشكال الاستغلال للدين في الشأن السياسي. وهذه وضعية عامة وقائمة في كل الدول العربية ودون استثناء؛ أي الحصول على مكاسب سياسية بوسائل دينية.

ولا يفق استغلال الشأن الديني في المنظومة العربية عند هذا الحد؛ بل يصل إلى درجة الإعلاء والمحاباة لجهات دينية أو مذهبية أو طائفية معينة وكأنها فوق القانون من جهة، ووضع جهات أخرى تحت طائلة القانون تحت حجة تدخل الدين في السياسة. فهو حرام هنا لكنه حلال هناك، وكأني بلسان حال الحكومات العربية يقول: إن الدين أو المذهب الذي لا يكون معنا فهو ضدنا وعلينا محاربهته، أو بالادعاء بعدم تدخل الدين في السياسة. لكن كل ذلك يظل مجرد ادعاء خال من المضمون، طالما أن الدولة هي المستخدم الأكبر للشأن الديني في تثبيت سلطتها من جهة، ومحاربة خصومها السياسيين بسلاح مزدوج من الدين والسياسة من جهة أخرى.

أخيراً يمكن القول ان النظام العربي إذا ما أراد أن تتعافى الأوضاع السياسية من أزمته، فما عليه إلا أن يبتعد عن الاستخدام السيئ للدين في الشأن السياسي فعلاً لا قولاً. وإذا كان لا بد من منع استخدام الشأن الديني في أمور السياسة فعلى الحكومات العربية أن تبدأ بنفسها، لتستطيع أن تمنع الآخرين من استخدام السلاح نفسه. ودون ذلك يصبح الدين مشاعاً يستطيع استخدامه كل طرف ضد الآخر، وله نفس الحقوق في هذا الاستخدام بما أن الدين ملكية عامة.

نخلص إلى القول أن استخدام الدين في السياسة في المنطقة العربية إنما يعود إلى انسداد الأفق السياسي في الدول العربية، وغياب الممارسة السياسية السلمية والمتنامية، ما يجعل الدين هو المدخل المتاح لممارسة السياسة من قبل الحكومات والمعارضات، وخاصة الدينية منها. لأنه لا يوجد بديل، وتصبح الدعوات بعدم تدخل الدين في السياسة لا قيمة لها في ظل عدم وجود بديل آخرى من مثل إدارة المجتمع وفق سياسة عقلانية رشيدة، قائمة على مجموعة من الأسس والمبادئ الجامعة وليس المفرقة أو القائمة على التمييز والإقصاء. على أساس حكومات تمثّل إرادات الناس وتعبر عن مطالبهم.